

لجنة الإعلام تستعجل إنقاذ الصحافة الورقية وتعيين مجلس إدارة جديد لـ«تلفزيون لبنان»



فضل الله

أكد رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله بعد اجتماع اللجنة، أنه تمّ الاتفاق «على فتح مجموعة من الملفات المرتبطة بالإعلام، سواء في وزارة الإعلام أو في الصحافة الورقية وحماية القنوات الفضائية اللبنانية»، لافتاً إلى أنّ «هناك مقترحاً باستئجار حيزٍ على القمر الصناعي نابل سات من قبل الحكومة، تتيح عليه القنوات الفضائية اللبنانية، وهذا المقترح تمّ تحويله من وزارة الإعلام إلى وزارة الاتصالات لنتيحه الحكومة لاحقاً». ودعا الحكومة «إلى أن تستعجل وتعتبر هذا الموضوع وطنياً بامتياز، لأنه يؤمن أمرين ضروريين: حماية القنوات الفضائية اللبنانية، وتأمين دعم مالي بمصيغة أو باخري للقنوات اللبنانية من خلال استئجار هذا الحيز لتتمكن من البث من خلاله بأسعار تحددها الحكومة اللبنانية، لأنّ الحكومة تستاجر مساحة في الفضاء بقيمة معقولة، وهذا يحتاج إلى تفاوض من إدارة القمر الصناعي، ويصبح هذا الحيز بتصرف الحكومة ولن يستطيع أحد التعرض له».

وأضاف: «كما أنّ هناك مجموعة من النقاط المتعلقة بتلفزيون لبنان، الوضع المالي والإداري والاتجاه السياسي العام لهذه المؤسسة المملوكة من الدولة، فنحن نريد لهذا التلفزيون أن يعبر عن الدولة اللبنانية، وأن تكون كل الأوضاع المرتبطة به سليمة». ولفت إلى أنّ «سنخصص جلسة لوضع تلفزيون لبنان بكل نواحيه في 29 آب، على أن نرؤد بكل المستندات المطلوبة حول كل ما يرتبط بالتلفزيون، فهذا الموضوع أساسي بالنسبة لنا وسنستنج هذا الملف، كما أننا بحثنا في وضع الصحافة الورقية، وهناك مشروع يعده وزير الإعلام رمزي جريج لدعم هذه الصحافة من قبل الدولة، لأنه لا يمكن لنا أن نقبل لبنان بدون صحافة ورقية، فميزر لبنان وجود هذا الإعلام، وواجبنا التعاون من أجل هذه العالمة».

وتابع: «استعرضنا أيضاً مطالب وكثبة الفنانين حول نسب الإنتاج في التلفزيونات اللبنانية، وتحت وعدت اللقاية بعرض هذا الموضوع على لجنة الإعلام وعلقت اليوم، وأيضاً هناك مطالب مالية ومستحققات على الدولة اللبنانية للقيام بالمشروع، وقد وعدتنا بطرح هذا الموضوع في اجتماعات اللجنة».

بدوره، أشار جريج إلى أنّ «نابل سات أبدت استعدادها لإعادة فتح محطة جورة البلوط، وأنا بسوري أرسلت المراسلة إلى وزارة الاتصالات لإبداء الرأي، لأنها الوزارة

البناء

باسيل يتابع قضية اللبنانيين المبعدين من السويد

يتابع وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل موضوع العائلات اللبنانية التي جرى إبعادها من السويد منذ فترة، ويبلغ عددها 70 عائلة. وقد أثار قضيتهم خلال لقاءاته مع المسؤولين السويديين أثناء زيارته الرسمية الأخيرة إلى السويد، كما لم تتوقف دوائر الخارجية عن العمل بإرشاداته لمتابعة هذه المسألة، وذلك بحسب بيان للخارجية.

ووجه الوزير باسيل في هذا السياق رسالة إلى نظيرته السويدية مارغوت والستروم، أكد فيها موقف الخارجية الذي «يستند إلى مبدأ عام من القانون الإنساني الدولي ألا وهو إلزامية التضامن الدولي مع تلك الدول المعنية بالآزمات الإنسانية».

وتذكر باسيل نظيرته السويدية بأنّ «التضامن الإنساني لا يجب ألا يكون محصوراً بالنازحين واللاجئين الذين يستقبلهم لبنان على أرضه، بل عليه أن يكون أكثر شمولية ليأخذ في الاعتبار الأسباب التي أدت إلى هجرة العبيد من اللبنانيين من لبنان بسبب الأزمات التي تصف به وبالمناطق»، مؤكداً أنّ «إبعاد 70 عائلة لبنانية من السويد كانت قد ثابتت ونجت في اندماجها في المجتمع السويدي، وفي وقت يستقبل فيه لبنان هذا الكم الهائل من النازحين، سيكون له صدى غير إيجابي في الأوساط اللبنانية».

وختم معوّل على «عمق العلاقات الثنائية التي تربط لبنان بالسويد، وعلى تفهم السلطات السويدية لخصوصية لبنان لكي تتم معالجة أوضاع هذه العائلات بالأسبل اللازمة».

ريتشارد عرضت الأوضاع مع مقبل إبراهيم



إبراهيم مستقبلاً ريتشارد

استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني سمير مقبل في مكتبه في الوزارة، سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في لبنان إليزابيت ريتشارد برفاقها المحقق العسكري في السفارة الكولونيل أوليس كالفو في زيارة بروتوكولية، حيث هدّته بعيد الجيش، كما جرى خلال الزيارة «عرض للمساعدات التي قدّمها واستقدمها بلادها للجيش اللبناني التامين صموده في مواجهة الإرهاب».

وشكر مقبل، السفيرة «على التعاون القائم بين الجانبين الأميركي والجيش اللبناني على صعيد تسليمه»، مؤكداً «مواصلة اللقاءات والاجتماعات لتدعيم هذا التعاون ولتلبية الحاجات العسكرية المطلوبة»، أملاً «آخرًا من توليها مهام السفارة في لبنان بما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الصعيدين السياسي والعسكري لما فيه مصلحة البلاد».

والتقى مقبل، ريتشارد، «سُررت وتشرفّت جداً بلقاء معالي وزير الدفاع اليوم في بداية تولي منصب في لبنان، لكن ما زادني شرفاً هو لقائي به اليوم بمناسبة عيد الجيش لأعبر له مرة أخرى عن مدى إعجاب الولايات المتحدة ببناء الجيش اللبناني وتقديرها للتضحيات التي يقوم بها كل يوم لضمان أمن البلاد وحفظ الاستقرار وحماية الحدود».

وأضافت: «تربطنا علاقة وثيقة بالجيش اللبناني، ونحن نقدم له كل الدعم وتؤيّد عمل معالي الوزير وفريق العمل لديه، وسنستمر في تقديم الدعم لهم».

وختمت: «أود القول إنّ شراكتنا معه هي من أقوى الشراكات لدينا». وقد سُررت بالتتمكّن من لقائه اليوم (امس)، لأنّلق إليه هذه الرسالة شخصياً». وعرضا الأوضاع العامة وسبب التعاون بين السفارة الأميركية والأمن العام.

السفير السوري التقى القطان وعبد الرزاق

زار رئيس جمعيّة «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطان ورئيس حركة الإصلاح والوحدة» الشيخ ماهر عبد الرزاق، السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي في السفارة، وأكد، خلال لقاء، بحسب بيان «وجوب تمكين العلاقة ما بين لبنان وسورية، والشعبي لإيجاد الحلول السياسية التي تعيد لسورية أمنها واستقرارها، وتوقف شلال الدم الذي تخسر من خلاله الأمة شعباً وشيوخها وأطفالها ونساءها».

كما أكد أنّ «الإرهاب التفكيري الذي يفتك بسورية ويهدمها لن يؤثّر عليها وعلى شقيقتها لبنان، وإنما وجدنا تأثيره على المنطقة برمتها».

وعبراً أنّ «المؤامرة على سورية هي من أجل إنهاء القضية الفلسطينية وحرف البوصلة عن مسارها الطبيعي، وهو قتل العدو الصهيوي - أميركي، وطالباً بـ«وجوب التنسيق الأمني والعسكري بين لبنان وسورية لتفادي الخطر التفكيري الإرهابي».

وختماً: «بالنسبة لجلسة الحوار التي تُعقد برعاية كريمة من الرئيس نبيه بزي الذي نعتبره الضمانة لما فيه خير لبنان ووحدة الوطنية والإسلامية، نتعول على الحوار الوطني، ونطالب كافة الأصدقاء السياسيين بالتحاور في ما بينهم لإنهاء الشعور الراسخي وحل ما أمكن حله من الملفات الوطنية العالقة».

شاتيل: للضغط لأجل إقرار النسبية

دعا رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني» كمال شاتيل، في بيان، «كل القوى الشعبية للتوحد للضغط على القوى النيابية لإقرار قانون إنتخابات نسبي دون سواد ومحاسبة كل النواب الذين يعترضون على النسبية».

وقال: «إذا كان نظام طائفي أرسى دعائمه الإنتداب الفرنسي، الكوارث ومحاربات نظام طائفي أرسى دعائمه الإنتداب الفرنسي، فحق المساواة بين الطوائف وبين اللبنانيين ونص على حماية الطوائف بمجلس شيوخ وفتح أبواب التغيير عبر انتخابات نيابية غير طائفية وحسم وحدة النواب من أجل إعادة إصدار قانون جديد على أسس النظام الديمقراطي وفصل السلطات والحريات العامة، فإن كل هذه الإنجازات الوطنية عظمتها الطبقة السياسية التي حكمت لبنان منذ العام 1992 بأمر وصاية دولية - إقليمية».

وأوضح أنّ «هذه الطبقة جعلت السلطة التنفيذية تسيعر على السلطة القضائية وتحرمها من استقلاليتها، ولم تنفذ ما يزيد عن 12 بدأ من دستور الطائف بما فيها إنشاء مجلس شورى وإلغاء الطائفية بالتدريج وتطبيق اللامركزية الإدارية. ولكي تحافظ الطبقة السياسية على احتكارها السياسي أوجدت قوانين انتخابية قائمة بمعظمها على مبدأ يتخالف الدستور ما أدى لتعطيل الإرادة الشعبية وحافظت على عصبيات طائفية ومذهبية من خلال عدم إقرار أي قانون انتخابي نيابي نسبي، حتى أوصلت هذه الطبقة لبنان إلى الأفلاس الاقتصادي ودمرت أحوال الناس المعيشية وامتلات البلاد بفضائح الخدماء ووصل الفساد إلى مرحلة غير مسبوقة».

وإذ رأى أنّ «الحراك الشعبي الوطني كان بداية التحرك الجماهيري لإصلاح النظام والعودة لتطبيق الدستور ومحاسبة الظالمين والمعتدين على حقوق الشعب. وقد تمّ اختراقه بمجموعات تحرشت بقوى الأمن وحاولت احتلال وزارات ورفعت شعارات حزبية، بعيداً عن جماهير الحراك الواسعة»، دعا حركات اليوم إلى «أن يسند الطريق أمام مجموعات مرافقة أو تابعة ليكون صوت الشعب واحداً ضامفاً على الكتل النيابية لإقرار النسبية لبنان دائرة واحدة»، داعياً «كل أحرار لبنان إلى رفع صوتهم مع النسبية ورفض أي شخص أو حزب يرفضها».

التغيير والإصلاح: لا احترام الدستور في انتخاب رئيس الجمهورية

اعتبر كتكّل «التغيير والإصلاح» في بيان بعد اجتماعه الأسبوعي في الرابية برئاسة النائب العماد ميشال عون، وتلاه أمين سر الكتكّل النائب إبراهيم كتعان، أنّ «انتخابات التيار الوطني الحر، تجربة ديمقراطية رائدة وجرئية يقوم بها حزب في لبنان والمنظمة. وللمرة الأولى، تنتخب القاعدة الحزبية مرشحين، وتُعطي القيادة السياسية للنائب الحزبي الخيار والقرار».

وأمّ «في أن يكون التامس بيننا وبين سائر الأحزاب من الآن وصاعداً على مدى تأمين شفافية العملية الانتخابية. وكل النقاشات الحاصلة راهناً، على صعيد التيار، تُسهم في سدّ الثغرات وتطوير هذه التجربة بعد هذه البداية الجيدة».

وتابع: «في عيد الجيش، نقول للمعسكريين ما قاله العماد عون، وهو: أنتم كنتم وستبقون عيون الوطن الساهرة ودرعه الوافي والاعتماد عليكم، وتذكّر اليوم وكل يوم الشهداء في مدرسة التضحية والشرق والوفاء».

وعلى صعيد الحوار الوطني، اعتبر أنّ الجامع المشترك بين الرئاسة وقانون الانتخاب هو الميثاق والدستور والعودة إلى الشعب، «وموفقاً في هذا السياق واضح جداً، إذ نطالب باحترام الدستور في انتخاب الرئيس والشراكة والإنقاذ المسيحي بأكثريّة ساحقة حول مرشّح له بعد وطني، والعمل لإيصال هذا الخيار المسيحي والوطني هو

اعتصام لـ«الهيئة الوطنية من أجل النسبية»

نعمان: لمواجهة خطر الانهيار بمبادرة خيارها الانتقال إلى الدولة المدنية

تقدّم «الهيئة الوطنية من أجل النسبية» اعتصاماً في ساحة رياض ويكفل صحّة التمثيل الشعبي وعدالته، وتوليد قيادات جديدة ملتزمة سلوكية المواطنة وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتجاة». وقال: «إنّ نظام التمثيل النسبي على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة خارج القيد الطائفي يحفل بالتحديات والإصلاحات والتحققات المطلوبة». وتزامين مع التزام أحكام الدستور، من حيث: معالجة شرمة اللبنانيين الفعالة، تطبيق أحكام المادة 27 من الدستور التي تنص على أنّ النائب يمثل الأمة جمعاء، أي اللبنانيين مجتمعاً تسهيل تطبيق أحكام المادة 22 من الدستور، ولا سيما أساس انتخاب مجلس نيابي على أساس وطني لا طائفي، وتطبيق أحكام المادة 95، ولا سيما لجهة إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، تحقيق عدالة التمثيل الشعبي بتنظيم الانتخابات في الدائرة الوطنية الواحدة على أساس تنافس لوائح تحفلات وانتلافات لكل منها برنامج سياسي، وتمكين مجلس النواب الجديد من انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، وبالتالي انطباق حكومة وطنية جامعة أهل النظام أولى أولوياتها وضع التشريعات والمراشيم اللازمة لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستحقّة».

وأضاف: «لمواجهة خطر الانهيار، يقضي إطلاق مبادرة وطنية نهضوية خيارها الانتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية، وذلك بقيام القوى والقيادات الوطنية والديمقراطية والتقدمية في المجتمع السياسي، كما الهيئات والنقابات الناشطة في المجتمع المدني، بإرسالها على الأسس الآتية: اعتبار الدولة المدنية الديمقراطية جوهر ملحوظات اللبنانيين ورسالتهم إلى عالم العرب، الإقرار بالتنوع خصوصية لبنان، ومصيرها إحصاري واعتماد الديمقراطية قاعدة لإدارة التنوع وضمانة للنظام السياسي الأفضل».

.. و«لجنة حقوق المستأجرين» نزلت إلى الساحة للمطالبة بقانون منصف



جانب من اعتصام المستأجرين

اعتصمت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، في ساحة رياض الصلح، بالترام مع اليوم الأول لاجتماعات هيئة الحوار الوطني، في ساحة النجمة. وحمل رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين كاسترو عبدالله في بيان، «هيئة الحوار مسؤوليّة تهجير المستأجرين والفقر، إذا لم يسارع المجتمعون إلى فتح أبواب الحوار من أجل إعادة إصدار قانون جديد يُنصف المالك والمستأجر، ويحمي حقوق المستأجرين، خصوصاً حق السكن وتعويض الإخلاء»، داعياً إلى «دفن قانون الإيجارات الجديد»، الذي وصفه بـ«القانون الأسود»، وتطرّق إلى ما أعلنته «وزارة المالية عن أنّ كلفة الصندوق إذا وجد تبلغ مليار و850 ملايين دولار»، وقال: «بواسطة نصف هذا المبلغ، سيتمّ بناء الألاف من الشقق

إلى الفقراء أم ستكون هناك سابقة جديدة ويا ب من أبواب الفساد المشتري في لبنان». وتوجّه إلى قاضي الأمور المستعجلة في محكمة التمييز، مطالباً بإياد بإصدار قرار يوقف قانون وحفظ حق المستأجرين، خصوصاً حق السكن، وليس حق الشركات العقارية والمصارف والسامسة». ودعا المستأجرين إلى «التحرك»، مطالباً بـ«قانون عادل ومتوازن ينصف المالك ويؤمن حقوق المستأجرين». كما قدّم عدد من المستأجرين شهادات عن وضعهم السيء، ومنهم امرأة ستيّنة أنهارت بعد عرض شهادتها، التي عبرت فيها عن قلقها من التشرد، وتمّ إسعافها من قبل الصليب الأحمر.